

شباب الشرق الأوسط

Middle East Youth Initiative

استبعاد الشباب في سوريا: الأبعاد الاقتصادية والمؤسسية نادر قباني ونورة كامل

الملخص العام

يساهم مزيج من العوامل في عملية الاستبعاد الاقتصادي الفعلي أو الضمني للشباب في سوريا. وترتكز هذه الدراسة على ثلاثة من تلك العوامل، وهي العامل الاقتصادي، والعامل الاجتماعي، والعامل المؤسسي. بيد أنه بدلاً من التركيز على تعددية أبعاد الاستبعاد الاقتصادي للشباب، تركز هذه الدراسة على التفاعل بين هذه العوامل التي تلعب دوراً في الاستبعاد. كما ونعتقد هنا بأن عوامل المخاطرة المتعددة المرتبطة بالاستبعاد الاقتصادي للشباب تتضافر مع بعضها البعض بحيث تنتج أثراً تراكمياً أقوى من أثرها كل على حدا.

تبدأ الدراسة بعرض السياق السوري العام ومن ثم مناقشة كل من العوامل الثلاثة بالتفصيل. تعتبر سوريا من الدول ذات معدل الأجر المنخفض حيث بلغ الدخل فيها 3400 دولار أمريكي للفرد في عام 2003، وهو يقارب دخل الفرد في كل من مصر والمغرب. وفي عام 2001، بدأت الحكومة السورية بسلسلة من المبادرات الإصلاحية بغية الانتقال بالبلاد من نموذج التنمية بقيادة القطاع العام نحو اقتصاد السوق الاجتماعي. وتأتي هذه الإصلاحات في وقت تواجه فيه سوريا ضغوطات داخلية وخارجية، إضافة إلى احتمال أن تصبح دولة معتمدة تماماً على استيراد النفط بحلول عام 2012.

وكما هو الحال في دول الشرق الأوسط الأخرى، فإن موجة ديموغرافية تعصف بالتركيبة السكانية في سوريا مخلفة "تضخماً شبابياً". فقد بلغت نسبة الشباب من عدد السكان في سوريا ذروتها عام 2005، إذ وصلت إلى 25.4%، مولدة بذلك تحديات تتعلق بإيجاد فرص عمل لهؤلاء الشباب. ففي عام 2002، شكل الشباب العاطل عن العمل في سوريا 77% من مجموع العاطلين عن العمل الذين هم في سن العمل. وفي نفس الوقت فإن التضخم الشبابي هذا خلق نافذة لفرصة تناقص نسب الإعالة مما يتيح المجال لادخار أكبر ومعدلات نمو اقتصادي أعلى (البنك الدولي، 2004). وإذا كان الشباب غير قادر على المشاركة الكاملة في الميادين الاقتصادية، فإن الدولة تفقد بهذا فرصة الانتفاع من هذا "العائد السكاني".

إن ما يزيد على 98% من الشباب يتمتعون بفعالية اقتصادية (إما في المدرسة أو يعملون أو يبحثون عن عمل). أما بالنسبة للنساء الشابات، فإن معدل السكون أو عدم النشاط يزداد من 2% في عمر الـ 11 ليصل إلى 24% في عمر الـ 15 ومن ثم إلى 73% في عمر الـ 29. كما أن نتائج القوى العاملة يرتبط بمدى التحصيل العلمي، حيث تقترب معدلات النشاط من 99% لدى الشباب (الفئة العمرية 15-29) وذلك لكل مستويات التحصيل العلمي باستثناء الأشخاص الأميين الذين تقتصر معدلات نشاطهم على 84%، ويعزى ذلك ربما إلى الوظائف الموسمية. وبالنسبة للنساء الشابات (الفئة العمرية 15-29)، فإن معدلات النشاط تزداد بشكل جوهري مع ارتفاع مستوى التحصيل العلمي، إذ ترتفع من 36% لمن أكملن التعليم الابتدائي إلى ما يزيد عن 80% لمن حققن مستوى تحصيل علمي ما بعد الثانوي.

وبالنسبة لمعدلات البطالة بين الشباب (الفئة العمرية 15-24) في سوريا، فقد بلغت 26% عام 2002، وهي نسبة قريبة من معدل البطالة في دول الشرق الأوسط. إلا أن ما يميز الحالة السورية هو أن معدلات البطالة بين الشباب أعلى بنحو ست مرات منها بين الراشدين، وهي أعلى نسبة في دول المنطقة إذا تركنا جانباً دول الخليج. ومع أن هذه النسبة العالية تعزى إلى معدلات البطالة المنخفضة نسبياً بين فئة الراشدين في سوريا (4%)، مقارنة مع دول أخرى في الشرق الأوسط، إلا أنها تعتبر مؤشراً على مشاكل محتملة لاستبعاد الشباب في سوريا. بالإضافة إلى ذلك، فإن فرص مشاركة النساء الشابات في سوريا في القوى العاملة هي أقل من النصف مقارنة مع فرص الرجال (30% مقابل 67%)، كما أن نسبة احتمال بقائهن عاطلات عن العمل هي تقريباً الضعف مقارنة مع الرجال (39% مقابل 21%). تدل هذه النسب على مدى أهمية عامل الجنس في تحليلنا.

شباب الشرق الأوسط

Middle East Youth Initiative

البعد الاقتصادي

تعزى عناصر اقتصادية كثيرة تقف وراء نتائج العمالة الملحوظة إلى عوامل عابرة لا علاقة لها بالاستبعاد، منها ضغوطات عرض العمالة وسياسات الحكومة التعليمية. في حين أن عناصر أخرى تكون أكثر بنوية، منها على سبيل المثال، توظيف المهارات بشكل غير ملائم وسياسات التوظيف في القطاع العام وعدم توفر مساكن يمكن تحمل تكاليفها في المراكز الحضرية .

ومن العوامل التي تساهم بشكل كبير في زيادة البطالة بين الشباب معدلات نمو عرض العمالة التي بلغت 5% سنوياً بين عام 1983 و2003، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى نزعات ديموغرافية. ومن المتوقع أن تزيد أرقام الشباب بين القوى العاملة ولكن بنسبة أقل من 2% سنوياً. لذلك، تعتبر ضغوطات عرض العمالة أمراً عابراً ولا يتطلب تدخلاً لسياسة طويلة الأمد. غير أنه ينبغي توفر تدخل قصير الأمد للتأكد من أن شباب اليوم العاطل عن العمل لن يصبح راشد الغد العاطل عن العمل. لقد تم التخفيف من التأثير الكبير لضغوطات عرض العمالة بهجرة كثير من السوريين إلى دول أخرى .

وتعد سياسة الحكومة في زيادة نسبة الالتحاق بالمدارس المهنية خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات عاملاً آخر من العوامل العارضة التي ساهمت في بطالة الشباب، إذ أدت هذه السياسة إلى زيادة معدلات التسرب من المدارس، كما ساهمت بدورها وبشكل استثنائي في زيادة معدلات البطالة العالية بين أولئك الذين أكملوا التعليم المهني. وقد تم على أثر ذلك تبني سياسة معاكسة وبالمقارنة، يلعب النظام التعليمي غير الملائم بشكل مستمر دوراً في استبعاد الشباب، إذ أن هنالك دليل على أن النظام التعليمي لا يزود الشباب بالمهارات اللازمة للنجاح في سوق العمل، مما يؤدي إلى فترات انتظار طويلة قبل الحصول على عمل وأحياناً يفرض على الشباب الباحث عن عمل قبول وظائف بأجور منخفضة أو نوعية عمل لا تتلاءم حقيقة مع مهاراتهم التي اكتسبوها.

من العوامل البنوية أيضاً، سياسيات التوظيف في القطاع العام الذي يبدو أنه يوفر أمناً وظيفياً أكبر ومنافع عمل أعلى وأجوراً أعلى للنساء الشابات، مقارنة بالقطاع الخاص. ويبدو أن الشباب السوري يسعى إلى التحصيل العلمي العالي ليتمكن، جزئياً، من الوصول إلى وظائف القطاع العام. وبالفعل، فإن حصة التوظيف في القطاع العام تزداد بشكل ملحوظ مع زيادة مستويات التحصيل التعليمي. ومن شأن تلك السياسات أن تساهم في فترات الانتظار الطويلة للحصول على عمل وكذلك في زيادة معدلات البطالة بين الشباب، وخاصة النساء.

البعد الاجتماعي

يعتمد الشباب السوري بشكل كبير على العلاقات العائلية لتأمين فرص العمل وللحصول على المسكن والاستقرار للتخصير للزواج. ولكن توفر هيكلية الدعم العائلي المتينة يمكن أن يساهم، من جانب آخر، في زيادة معدلات البطالة بين الشباب عبر إتاحة الفرصة أمامهم للانتظار فترات طويلة للحصول على الوظائف المنشودة . أما الذين يفتقدون إلى تلك العلاقات العائلية، فإنهم يعانون أكثر في الحصول على فرصة عمل، وخاصة الجيدة منها. ومن جهة أخرى، هنالك دليل على أن العلاقات العائلية ليست شرطاً ضرورياً للحصول على عمل جيد، إذ أن التحصيل العلمي يمكن أن يمثل أداة قياس هامة للإدماج الاقتصادي .

وبالنسبة للنساء الشابات، فهنالك استبعاد طوعي من القوى العاملة، إذ تشير الغالبية بأن الهدف الرئيس في الحياة هو العائلة والزواج. ولكن رفض العائلة لعمل النساء هو أكثر الأسباب الواردة لعدم فاعلية الشابات الاقتصادية والتي تكمن خلف مبررات العمل المنزلي وتربية الأطفال. ويمكن الجمع بين ضغوطات العائلة والضغوطات الاجتماعية الهادفة إلى إقصاء النساء عن القوى العاملة إذا تم التمسك بالشبكات العائلية كوسيلة للحصول على العمل. فمن الصعب الفصل بين الاستبعاد الطوعي والقسري في مثل هذه الحالات، حيث يرتبط الاثنان معاً بطرق معقدة لا يمكن تفكيكها بسهولة.

شباب الشرق الأوسط

Middle East Youth Initiative

البعد المؤسسي

يتضمن الإطار القانوني في سوريا تحديات خاصة للشباب فيما يتعلق بالإدماج الاقتصادي، فقوانين وتشريعات العمل الجامدة تجعل قطاعات الأعمال الخاصة تتردد في تشغيل الشباب. كما وأن الرواتب والمنافع العالية التي يوفرها القطاع العام في وظائفه تساهم في زيادة الطوابير المصطفة الباحثة عن فرصة عمل في القطاع العام.

ويمثل الأجر المنخفض أحد العوامل التي تفتقر غالباً بمستويات العمالة المنخفضة بين الشباب وبمعدلات البطالة العالية. وبمقارنة دول المنطقة الأخرى، فإن الحد الأدنى للأجور في سوريا منخفض، ومع ذلك، يتضح أنه يضم أكثر من ثلث القوى العاملة. فيما ستؤدي مضاعفة الحد الأدنى من الأجور بين عام 2001 و2006 إلى جعل الوظائف الحكومية مصدر توظيف أكثر جذباً إذا أخفق القطاع الخاص بالالتزام برفع مستوى الأجور.

وفي ظل وجود حالة طلب ضعيفة على العمالة، قد يفضل الشباب محاولة تأسيس أعمال خاصة بهم. وإذا لاقت هذه المشاريع حظاً من النجاح، فهي لن تحسّن حياة القائمين عليها فقط وإنما ستساعد أيضاً على خلق فرص عمل جديدة. وقد تبين أن ما يزيد على 40% من الشباب في سوريا، عند بلوغهم سن 29، يزاولون الأعمال الحرة أو يقومون بأعمال خاصة بهم. ولكن سنوات من التشريعات الثقيلة التي طالبت نشاطات القطاع الخاص ساهمت في إيجاد مناخ لا يشجع على الاستثمار في البلاد. وقد انعكس هذا على الشباب، بصورة خاصة، فيما يتعلق بمبالغ رؤوس الأموال الكبيرة المطلوبة لبدء الاستثمارات الخاصة والإمكانات المحدودة للحصول على تسهيلات ائتمانية عبر مصادر التمويل الرسمية.

الاستنتاجات وإمكانات البحوث المستقبلية

يواجه الشباب السوري انتقالاً صعباً إلى التوظيف المنتظم. فمعدلات البطالة العالية وفترات البطالة الطويلة بين الشباب هي أساساً نتيجة لضغوطات عرض العمالة وضعف الطلب عليها في كل من القطاعين العام والخاص، إلى جانب عدم الموازنة بين مهارات الشباب والموقع الجغرافي والمهارات المطلوبة من قبل أرباب العمل ومواقعهم. بعض هذه العوامل تعد عوامل عابرة ومن المتوقع أن تخف حدتها في المستقبل القريب. ويتضح كذلك أن الحصول على المسكن والقروض هي عقبات ما زالت تواجه الشباب، كما أن المعايير الاجتماعية تلعب دوراً في خلق العوائق أمام الإدماج الاقتصادي للشباب.

يمكن للبحوث المستقبلية أن تتناول الأمور التالية :

- **الهجرة:** من النتائج غير المتوقعة لهذه الدراسة، الافتقار إلى دليل دامغ يثبت أن العوامل الاقتصادية تساهم بشكل جوهري في الاستبعاد الاقتصادي للشباب السوري. وربما يكون أحد الأسباب خلف ذلك أن الهجرة قد تعمل على تلطيف أثر بعض هذه العوامل، وأكثر مجموعة مهاجرين ينطبق عليها هذا الوضع هي العمال السوريون ذوي المستويات الدنيا من التعليم الموجودين في لبنان.
- **المجموعات المجردة من الحقوق:** من المهم أيضاً استكشاف الأوضاع التي تواجهها مجموعات كتلك المحرومة من حق المواطنة واللجئين، على غرار الـ 1.5 إلى 2 مليون لاجئ عراقي مؤخراً.
- **وظائف جيدة/ وظائف سيئة:** قد لا ينشأ استبعاد الشباب عن عدم توفر فرص العمل وإنما بسبب عدم وجود أعمال جيدة برواتب ومنافع عالية واستقرار أفضل وفرص للتطور. يمكن للدراسات المستقبلية أن تركز على هذا الموضوع.
- **الاستبعاد الطوعي/ القسري:** يمكن للدراسات الإضافية أن تساعد في تحديد أسباب استبعاد النساء لأنفسهن من القوى العاملة. تشير الغالبية إلى أن الزواج والعائلة هما السبب الرئيس ولكن الضغوطات العائلية والاجتماعية هي أسباب واردة أيضاً.

شباب الشرق الأوسط

Middle East Youth Initiative

- **المسكن:** إن عدم المقدرة على تأمين مسكن وفق الشروط الأساسية الدنيا له انعكاساته الهامة على موضوع تأخر الزواج وعدم الاستقلالية عن العائلة وأرباب العمل، ويمكن أن يرتبط ذلك بعملية الاستبعاد الاقتصادي للشباب. قد تستخدم استبيانات الموازنات الأسرية لدراسة هذه القضية.

اعرف المزيد

مبادرة شباب الشرق الأوسط عبارة عن مشروع مشترك بين كلٍ من مركز ولفنسون للتنمية في معهد بروكنغز وكلية دبي للإدارة الحكومية. وتكرس هذه المبادرة جهودها لتعزيز عملية الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب في منطقة الشرق الأوسط. لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني لمبادرة شباب الشرق الأوسط على العنوان التالي: www.shababinclusion.org.

WOLFENSOHN
CENTER FOR
DEVELOPMENT
at BROOKINGS



كلية دبي للإدارة الحكومية
DUBAI SCHOOL OF GOVERNMENT